دور الوساطة في تحقيق اهداف السياسة الخارجية العراقية(الوساطة بين السعودية وايران انموذجاً)

The role of mediation in achieving Iraqi foreign policy goals (mediation between Saudi Arabia and Iran as a model)

م.د. ليث سلام مهدي

الجامعة العراقية/ كلية الإعلام

تاريخ الاستلام٧/٤/٢٠٢٥ تاريخ القبول٢٩/٥/٢٠٢٥

تاريخ النشر٣٠/٧/٢٠٢٥

المُلخص

يسلط هذا البحث الضوء على تطور دور العراق في المحاور الاقليمية، عبر اعتماده سياسة الوساطة كأداة لتحقيق أهداف سياسته الخارجية بعد العام ٢٠٠٣، ويتخذ من الوساطة بين السعودية وإيران أنموذجًا عمليًا، اذ استطاع لعب دور فاعل في تخفيف التوتر بين الطرفين من خلال استضافة خمس جولات حوارية بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، برعاية حكومية مباشرة، وتهدف هذه الوساطة إلى تحقيق عدة غايات استراتيجية للسياسة الخارجية العراقية، منها: تعزيز الاستقرار الإقليمي، إعادة العراق إلى موقعه الطبيعي كدولة مركزية في المنطقة، تقليل تأثيرات الصراع الإقليمي على الداخل العراقي، وتحسين العلاقات الثنائية مع الطرفين على أسس التوازن، كما يسعى العراق من خلال هذا الدور إلى بناء صورة جديدة على المستوى الدولي، تعكس استقلالية قراره السياسي وقدرته على المساهمة في الأمن الجماعي، وقد أظهرت نتائج هذه الوساطة – رغم محدوديتها – تحسنًا في مكانة العراق الإقليمية، وفتحت الباب أمام

تعاون اقتصادي وأمني محتمل بين العراق وكل من السعودية وإيران. ويخلص البحث إلى أن الوساطة تمثل أداة دبلوماسية ناعمة لكنها فعّالة، يمكن أن تعزز من مكانة العراق وتقلل من هشاشة بيئته الأمنية والسياسية إذا ما استُثمرت بشكل مؤسسي ومستدام.

الكلمات المفتاحية: العراق، الوساطة، الصين، السياسة الخارجية العراقية

Abstract

This study highlights the emergence of Iraq's role in the region, from an arena of tension to a platform for dialogue. It relies on mediation as a tool to achieve the overall objectives of its foreign policy after 2003, taking the mediation between Saudi Arabia and Iran as a practical model. It also plays an active role in resolving the dispute between the two parties by hosting five dialogue sessions between 2021 and 2022 and contributing directly to decision-making.

This mediation serves several strategic objectives of Iraqi foreign policy, including: affirming commitment, restoring Iraq to its natural position as a central state in the region, the impact of the conflict on Iraqi influence, and affirming bilateral relations with partners based on alliance principles. Through this role, Iraq also affirms its ability to build a new image internationally, its

confidence in the independence of its political positions, and its ability to determine collective security.

The results of this mediation, despite its limitations, have seen an improvement in Iraq's standing. Google met at the door, cooperated, and was concerned about security between Baghdad, Riyadh, and Tehran. The study concludes that mediation represents a soft diplomatic tool that is diverse and effective, and can be effective in Iraq and mitigate its political and economic environment if invested in an institutional and sustainable manner.

Keywords: Iraq, mediation, China, Iraqi foreign policy

المُقدمة

تُعد الوساطة في العلاقات الدولية من أهم الأدوات الدبلوماسية المستخدمة لحل النزاعات بين الدول أو الكيانات السياسية. وهي عملية يتدخل فيها طرف ثالث محايد بهدف تسهيل التفاوض بين الأطراف المتنازعة، والعمل على إيجاد حلول سلمية للمشاكل التي قد تؤدي إلى تصعيد النزاع أو حتى اندلاع الحروب. في ظل التوترات والصراعات المستمرة التي تشهدها الساحة الدولية، أصبحت الوساطة أداة أساسية في تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي، والحد من العنف والدمار الناتج عن النزاعات المسلحة، تتمثل أهمية الوساطة في قدرتها على تحقيق التوازن بين المصالح المتناقضة

للأطراف المتنازعة، مما يسهم في تقليل التصعيد وتوفير فرص التفاهم بعيدًا عن الحلول العسكرية.

في هذا السياق، فإن الوساطة ليست فقط وسيلة لحل النزاعات، بل أيضًا أداة لتعزيز العلاقات الدولية، حيث يمكن أن تُساهم في تحقيق التفاهم بين الدول المختلفة، وتأسيس شراكات دائمة. تهدف هذه العملية إلى بناء الثقة المتبادلة وتعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي، ما يجعلها عنصرًا أساسيًا في السياسة الخارجية للعديد من الدول وعامل مهم في حل الصراعات.

شهدت منطقة الشرق الأوسط على مدار العقود الماضية توترات سياسية وأمنية متصاعدة بين العديد من الدول، وكان التوتر بين إيران والسعودية أحد أبرز التحديات التي أثرت على استقرار الإقليم. في ظل هذه التوترات، برز العراق كلاعب دبلوماسي يسعى إلى تقريب وجهات النظر بينهما، لاسيما بعد التغيرات السياسية التي شهدها العراق في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣.

تأتي الوساطة العراقية في سياق رغبتها في تعزيز الاستقرار الإقليمي واستعادة دورها الفاعل في الساحة الدبلوماسية، مستغلة علاقاتها المتوازنة مع كلا البلدين. ومن خلال استضافة عدة جولات من المحادثات بين الجانبين، سعت العراق إلى تقليل حدة التوتر وتهيئة الأرضية لحوار بناء، خصوصًا فيما يتعلق بملفات الأمن الإقليمي، اليمن، والطاقة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور الوساطة العراقية، وأهم العوامل التي ساعدت أو عرقلت جهودها، إضافةً إلى تقييم مدى نجاح هذه الجهود في إحداث تقارب حقيقي بين السعودية وإيران، وانعكاس ذلك على أمن واستقرار المنطقة.

اهمية البحث:

تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على دور العراق كوسيط إقليمي بين قوتين متنافستين هما إيران والسعودية، في ظل تحولات بنيوية في النظام الإقليمي. وكيف تسعى السياسة الخارجية العراقية إلى استعادة دورها التوازني بعيدًا عن سياسة المحاور، وتُسهم في فهم آليات التفاوض والدبلوماسية العراقية في ظل التحديات الداخلية والإقليمية.

إشكالية البحث:

ينطلق البحث من تساؤل رئيس مفاده: إن العراق كان له دوراً مهماً في مجال الوساطة بين إيران والسعودية ومن هذا التساؤل الرئيس تنطلق عدة أسئلة فرعية هي آلاتي:

١. ما الهدف العام من الوساطة العراقية في السياسة الخارجية؟
٢. ما دور العراق في الوساطة بين السعودية وايران؟ وكيف كانت طرق الوساطة بين البلدين؟
٣. ما التحديات التي واجهت العراق للتوسط بين ايران والسعودية؟
٤. ما إنعكاسات هذه الوساطة على العراق على مستوى داخلي وخارجي؟

فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن تبنّي العراق لسياسة خارجية قائمة على الحياد الإيجابي والوساطة بين إيران والسعودية يسهم في إعادة تموضعه كفاعل إقليمي متوازن، ويعكس تحوّلاً في نهجه الدبلوماسي نحو تعزيز الاستقرار الإقليمي وتحقيق مصالحه الوطنية، وعليه ينطلق البحث من رؤية مفادها ان العراق قد مهد كثيراً في مراحل متواصلة سواء سراً او علناً لقيام المفاوضات بين (السعودية وإيران).

منهجية البحث:

للإجابة عن الإشكالية ومعالجة الفرضية تم الاستعانة بـ (المنهج الاستقرائي)، الذي يقوم على تتبّع الوقائع والأحداث السياسية المتعلقة بالدور العراقي في الوساطة بين إيران والسعودية، ومن ثم تحليل هذه المعطيات لاستخلاص استنتاجات عامة حول طبيعة السياسة الخارجية العراقية.

هيكلية البحث:

انتظمت الدراسة في ثلاثة مباحث، جاء **المبحث الاول** تحت عنوان الوساطة في السياسة الخارجية العراقية(إطار نظري) وانقسم الى مطلبين تطرق المطلب الى مفهوم الوساطة والمطلب الثاني الى دور الوساطة في السياسة الخارجية العراقية، اما **المبحث الثاني** فقد جاء بعنوان المبادرات العراقية في الوساطة بين السعودية وإيران وتكون من مطلبين تطرق المطلب الاول الى مراحل الوساطة وتطورها اما المطلب الثاني فقد تطرق الى مرحلة التوصل إلى اتفاق اما **المبحث الثالث** فقد جاء بعنوان تحديات نجاح الوساطة وانعكاسها على العراق وانقسم الى مطلبين تطرق المطلب الاول الى تحديات

نجاح الوساطة اما المطلب الثاني فقد تطرق الى انعكاسات الوساطة بين السعودية وإيران على العراق.

المبحث الأول

الوساطة في السياسة الخارجية العراقية

تُعد الوساطة إحدى الأدوات الفاعلة في السياسة الخارجية للدول، اذ تسهم في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية من خلال لعب دور إيجابي في حل النزاعات وتعزيز الأمن والاستقرار، وفي هذا السياق، اكتسب العراق، بحكم موقعه الجغرافي وتاريخه السياسي، أهمية خاصة كدولة قادرة على ممارسة دور الوسيط في العديد من القضايا الإقليمية والدولية[١].

المطلب الأول: مفهوم الوساطة

قبل التطرق الى الوساطة كوسيلة لحل النزاعات الدولية علينا اولاً الحديث عن تعريفها وبيان المقصود بالوساطة كـ آلية لحل النزاعات بين الدول، وعلى اعتبار انها قد تكون بناءاً على طلب احد الخصوم أو كليهما او بصورة تلقائية.

اولاً: تعريف الوساطة

التعريف اللغوي: الوساطة في معناها اللغوي من وسط يوسط وساطة، يقال "صار وسيطاً فيهم" بمعنى شريفاً وحسيباً اي ارفعهم مقاماً واشرفهم نسباً[٢].

وفي مختار الصحاح الوساطة والوسط من كل شيء اي اعدله، وفي قوله تعالى: "وكذلك جعلناكم امة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً" (سورة البقرة، الآية ١٤٣)، اي خير وافضل امة[٣]، وتوسط فلان اي اخذ بين الجيد

والرديء، وبينهم بمعنى وسط فيهم الحق والباطل ، والاوسط هو المعتدل في الشيء، والوسيط هو المتوسط بين المتخاصمين، وقال ابن فارس "الواو والسين والطاء بناءً صحيح يدل على العدل والنصف"(٤).

وفي الصحاح للجوهري أن التوسط بين الناس من الوساطة، اما الوساطة في اللغة الفرنسية (la mediation) فتعني تدخل بين طرفين بقصد التوصل إلى اتفاق بين الطرفين ووجود كلمة (mediation) يعود الى اللغة اللاتينية وبالتحديد اصل الكلمة " mediatosse "، ويقصد بها التوسط ومعنى كلمة وسيط في اللغة اللاتينية من كلمة "" médiator" بمعنى الشخص الذي يتوسط او الذي يتم اختياره بغرض الوصول الى اتفاق(٥).

التعريف الاصطلاحي للوساطة بالرغم من تعدد التعريفات للوساطة الا انها تتفق من ناحية جوهر الموضوع او الفكرة الرئيسة التي تقوم عليها اذ انها تتأسس على توسط طرف ثالث بين طرفي النزاع لتيسير حل النزاع وتسويته ومن بين التعريفات ما يلي(٦):

- الوساطة هي الجهود التي تقوم بها دولة بغية ايجاد تسوية لخلاف قائم بين دولتين.
- وتعرف انها طريقة طوعية وغير ملزمة لحل النزاعات الخاصة القائمة بين الطرفين أو عدة اطراف يتفقون على وساطة طرف ثالث محايد وموضوع ثقة لإيجاد حل للخلاف الذي بينهم عن طريق الحوار، فهي اذن وسيلة تتميز بكونها اختيارية، وطوعية وسرية، غير ذات حجية، غير مضرة، اخيراً يتحكم طرفها في النتيجة.

- الوساطة عبارة عن مساعي حميدة تتضمن عنصر جديد هو الشخص الثالث في التفاوض المباشر مع الدول المتنازعة وقيامه بضبط الارتباط بينهما وهي اقتراح حل للنزاع(٧).
- وتعرف على انها: اسلوب من اساليب الحلول البديلة لفض النزاعات تقوم على توفير ملتقى للاطراف المتنازعة للاجتماع والحوار وتقريب وجهات النظر، بمساعدة شخص محايد بقصد محاولة التوصل الى حل ودي يقبله الاطراف المتنازعة". فالوساطة هي آلية بديلة للتقاضي تهدف الى فض النزاع عن طريق تدخل شخص محايد يسمى الوسيط، يعمل على مساعدة الاطراف النزاع على التفاوض من اجل الوصول الى تسوية النزاع(٨).
- وتعرف الوساطة على انها عملية تطوعية وسرية يساعد خلالها طرف محايد ثالث المتنازعين على البحث عن حل للنزاع يقبل به الجميع. ويتمثل الهدف الرئيسي منها في ايجاد حل مبدع يستجيب لمصالح الطرفين، ويكون افضل من البدائل المتاحة اللجوء الى القضاء عادة اي الوصول الى افضل الحالات الى وضع (رابح – رابح)(٩).

ومن خلال ما ورد من تعاريف فان الوساطة هي آلية او وسيلة ودية تهدف الى الفصل في نزاع وتسويته بصفة رضائية، يقوم بها شخص ثالث يسمى الوسيط يديرها بكفاءة وحيادية وفعالية للوصول الى اتفاق مرض لجميع الاطراف المتنازعة.

أما تعريف الوساطة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية : تعد الوساطة من الاساليب المشروعة في القانون الدولي، اذ تجد مرجعيتها في عدة اتفاقيات دولية: لقد حددت اتفاقيتا لاهاي لعام (١٨٩٩-١٩٠٧) المتعلقة بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية مفهوم الوساطة والقواعد الناظمة لها اذ عدتها مشورة غير ملزمة، وتكون بصورة

تلقائية او بناءً على طلب احدى الدول المتنازعة واشارت أيضاً الى ان الوساطة لا تعد بحد ذاتها عمل غير ودي وانه يحق للدول اعادة عرضها رغم رفضها اول مرة[١٠].

وجاء في نص المادة (٢) من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧:" في حال نشوء خلاف او نزاع خطير توافق الدول المتعاقدة، قبل اللجوء الى السلاح ان تنشد بقدر ما تسمح به الظروف المساعي الحميدة او الوساطة من قبل دولة او " اكثر من الدول[١١]"

كما اقر ميثاق الامم المتحدة على اعتماد الوساطة في حل النزاعات ودياً طبقاً لنص المادة (٣٣) منه على انه "يجب على اطراف النزاع من شان استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر يلتمسوا حله بادئ ذي بدئ بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، واشارت المادة (١٢) من عهد عصبة الأمم على التزام الدول الاعضاء على اختيار احدى الطريقتين لتسوية المنازعات ، اما عرض النزاع على التحكيم أو القضاء الدولي او عرضه على مجلس العصبة كوسيط لحمل الطرفين على التفاهم والوصول الى التسوية[١٢].

ونصت المادة ٢١/٣ من بروتوكول الوساطة والمصالحة والتحكيم الخاص بمنظمة الاتحاد الافريقي : " اذا تم قبول المصالحة المقترحة من قبل الوسيط فهي تكون موضوع بروتوكول تسوية بين الأطراف، اذ تم الاتفاق بين الدول الاعضاء على ترك المجال للوساطة الدولية لحل النزاعات في القارة الافريقية وتضمنت المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية ان للمجلس التوسط في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة ودول الجامعة بين دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها ، لقد ظهرت الوساطة في جميع هذه الوثائق كوسيلة متميزة لتسهيل الحوار والتخفيف من حدة الصراع بين المتنازعين، والتوفيق بين مصالحهم المتضاربة ومساعدتهم على إيجاد الحلول الودية والعادلة لمنازعاتهم[١٣].

تُعد الوساطة إحدى أهم أدوات السياسة الخارجية في العلاقات الدولية، لما تمثله من آلية دبلوماسية تُسهم في حل النزاعات وتخفيف حدة الأزمات بين الدول. وتكتسب هذه الأداة أهمية لاسيما في البيئات الإقليمية المتوترة، اذ تسعى بعض الدول إلى أداء أدوار توازنية تعزز من موقعها السياسي وتمنحها حضورًا فاعلًا في المعادلات الدولية، وفي هذا السياق، تسعى السياسة الخارجية العراقية، في مراحل مختلفة، إلى توظيف الوساطة كوسيلة لاستعادة دور العراق الإقليمي وتحقيق توازن في علاقاته الخارجية، بعد فترات من الانكفاء أو التبعية السياسية. ويعكس هذا التوجه رغبة الدولة في بناء سياسة خارجية مستقلة وفاعلة، ترتكز على مفاهيم الحياد الإيجابي والتوازن في العلاقات، وتكمن أهمية دراسة الوساطة في السياسة الخارجية العراقية في الكشف عن مدى قدرة الدولة على ممارسة هذا الدور في ظل التحديات الداخلية والإقليمية، وكذلك فهم الدوافع التي تقف وراء هذا التوجه، والنتائج التي ترتبت عليه، ومدى تأثيره على صورة العراق ومكانته في النظام الإقليمي والدولي[١٤].

ثانياً: خصائص الوساطة

ان الوساطة من بين السبل التي يلجأ اليها الاطراف المتخاصمة لحل نزاعهم حلاً سلمياً، بعيداً عن القضاء واجراءاته المعقدة والطويلة الأمد في اغلب الاحيان والمكلفة، فإنه اضحى من الضروري اللجوء اليها لما تتميز به من خصائص تجعل تسوية النزاع أكثر سهولة، وفي المقابل فإنها تمتلك مجموعة من الخصائص هي الآتي:

١. السرعة والمرونة وبساطة الإجراءات، ان السرعة وتجنب اطالة أمد النزاع من اهم الخصائص التي تتميز بها عملية الوساطة وتشكل السبب الرئيس في اللجوء اليها، فالوساطة تمتاز بالسرعة في الفصل في النزاعات مقارنة مع القضاء من ناحية عامة وبالسرعة في مواجهة الحلول البديلة الأخرى كالتحكيم

من ناحية خاصة، ومن ثم فان رغبة اطراف النزاع في الحصول على تسوية سريعة للنزاع القائم يجعلهم يعتمدون اسلوب الوساطة التي تتميز بالقدرة على الفصل في النزاعات في وقت اقل وتعود خاصية السرعة في الفصل في النزاع التي تشهدها الوساطة بكل اشكالها وصورها ، على انها عملية اختيارية لا يوجد فيها اكراه او اجبار في أي مرحلة من مراحلها ، وكذلك لما تتمتع به من اجراءات بسيطة بعيدة عن القيود الشكلية[١٥].

٢. المحافظة على العلاقات الودية بين الخصوم وتجنب مخاطر الخسارة ان من اهم المكاسب التي تحققها الوساطة لأطراف النزاع ، هو المحافظة على استمرارية العلاقات الودية القائمة فيما بينهم ، فالحل الودي يتيح لهم معالجة خلافاتهم المالية والقانونية بعقلانية اكبر ، بحيث يتوصلون لحل نزاعاتهم دون المساس بعلاقاتهم ، كما يسمح لهم التعامل فيما بينهم مستقبلا والتغيير نحو الأفضل، فالوساطة تساعد على التخفيف من حدة التوتر القائم بين الاطراف من خلال اللجوء الى حل النزاع بصورة دبلوماسية توفيقية ، فحل النزاع بالوساطة يتم تحت اشراف وسيط وبمشاركة من الاطراف انفسهم بشكل رضائي وبالكيفية التي تزيل كل الخلافات القائمة بينهم ، ومنه فان الوساطة تحافظ على استمرار العلاقات التي كانت تربط الاطراف قبل نشوء النزاع ، وتفتح المجال الى تطوير المصالح والعلاقات والتعاون المستمر بينهم في المستقبل بمجرد نجاح عملية الوساطة[١٦].

٣. تخفيف العبء على القضاء ومحدودية التكاليف والنفقات، ان الوساطة من الوسائل السلمية لحل النزاعات التي يستثني اطراف النزاع بواسطتها اللجوء الى القضاء، وما يترتب عنه من تأخير سرعة الفصل في النزاع مما يؤدي الى تراكم القضايا على مستوى المحاكم فالوساطة تساهم في تخفيف ذلك العبء

عن القضاء وتقليص حجم القضايا المعروضة على الاجهزة القضائية للفصل فيها[١٧].

٤. الطوعية اذ يشترط موافقة الأطراف المتنازعة لدور الوسيط، وكذلك الحيادية أي إن الطرف الوسيط يجب أن يكون محايداً وغير منحاز لأي من الطرفين، ويجب أن تكون نتائج الوساطة غير ملزمة الا إذا اتفقت الأطراف على تنفيذها.

ان اعتماد الوساطة كإجراء لحل النزاع تتميز بكلفة مالية اقل من تكاليف التقاضي والتحكيم ، لهذا فان اللجوء اليها يوفر الجهد والوقت والمال بخلاف الامر حين يلتجؤون الى إجراءات التقاضي العادية الطويلة والمكلفة ماديا فهي لا تتطلب مصاريف أو رسوم او أتعاب المحاماة التي تتطلبها اجراءات التقاضي على مختلف مستوياته ودرجاته بالإضافة الى طول الانتظار الذي ينتج عنه كثرة النفقات والمصاريف اثناء الدعوة من مصاريف خبرة وشهود ، ومنه فان قلة التكاليف والنفقات تحقق مصلحة الاطراف في تحمل تكلفة اقل لحسم النزاعات فيما بينهم كما ان السبب الرئيسي لجعل الوساطة اقل تكلفة مقارنة مع تكاليف التقاضي يعود الى ان إجراءات المحاكمة تحكمها شكليات تتطلب وقتا أطول، مما يؤدي الى بذل جهد ودفع رسوم ومصاريف ونفقات ، الأمر الذي يمكن تفاديه باللجوء الى تسوية النزاع عن طريق الوساطة البسيطة في اجراءاتها بغض النظر عن نوعها[١٨].

المطلب الثاني: دور الوساطة في السياسة الخارجية العراقية

هناك عدة اهداف دفعت العراق إلى محاولة القيام بدور الوساطة والإسهام بشكل إيجابي في تهدئة النزاعات الإقليمية، ومن أهمها الآتي:

١- عودة العراق كفاعل إقليمي مؤثر: إلى إثبات أن العراق فاعل إقليمي يمكن دمجه في الخريطة السياسية والاقتصادية للمنطقة. وفي هذا الإطار، تمكن العراق من عقد عدة مؤتمرات على مستوى القمة؛ مثل القمة الثلاثية بين العراق ومصر والأردن في ٢٦ يوليو ٢٠٢١، و"مؤتمر العراق للتعاون والشراكة" في أغسطس ٢٠٢١ الذي جمع كلاً من فرنسا والسعودية والإمارات والكويت وقطر ومصر والأردن فضلاً عن تركيا وإيران، وكان هذا المؤتمر بمثابة مبادرة دبلوماسية لتخفيف التوترات الإقليمية، وتأكيد دور العراق كوسيط(١٩).

٢- الابتعاد عن سياسة المحاور والصراعات سواءً فيما بين بعض دول المنطقة أو بينها وبين القوى الدولية، وذلك من خلال محاولة العراق بناء شبكة علاقات متوازنة مع شركاء إقليميين ودوليين. ويُدرك صناع القرار في العراق خطورة الانضواء إلى جانب محور إقليمي أو دولي معين ضد آخر، ولهذا جاءت دبلوماسية الوساطة التي تبناها العراق من أجل خفض التوترات في الأزمات الإقليمية، والعمل على إقامة علاقات متوازنة مع مختلف الدول. كما تحاول العراق إعطاء انطباع مختلف عما هو سائد بعدم قدرتها على الخروج من دائرة التأثير الإيراني التي تفرضها قوى حليفة لإيران موجودة في مفاصل الدولة العراقية(٢٠).

٣- التحرر من الضغوط الخارجية: لا شك أن نجاح العراق في خفض التوتر داخل الإقليم، سوف يسهم في تحرير سياسته الخارجية من الضغوط التي تُمارس عليه في حالة تعارض مصالح الأطراف المتصارعة، والتي تجر العراق إلى حالة الاستقطاب في المنطقة. كما أن نجاح مثل هذه الوساطات يُسهم أيضاً في دفع دور العراق الإقليمي إلى الأمام وإظهاره كدولة مسؤولة تحرص على إرساء الاستقرار الإقليمي(٢١).

٤- تجنب الارتدادات السلبية للصراعات: يخشى العراق أن يكون ساحة لأي تصعيد مُحتمل بين الولايات المتحدة وإيران أو بين الأخيرة ودول أخرى في المنطقة، وهو ما يعني أن خفض مثل هذه التوترات أو النجاح في تهدئتها سينعكس إيجاباً على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في العراق[٢٢].

٥- تعزيز العلاقات الاقتصادية الخارجية: يرى العراق أن الاعتماد عليه كوسيط إقليمي سينعكس إيجابياً على أوضاعه الداخلية، وستسعى الأطراف الإقليمية، بعد تفاهماتها، إلى الحفاظ على عراق مقبول إقليمياً، وهو ما من شأنه جذب الاستثمارات الخارجية إلى الاقتصاد العراقي، وزيادة حجم التبادل التجاري مع الدول الأخرى[٢٣].

إضافة الى ما ذكر أعلاه هنالك أهداف محورية لهذه الوساطة هي الآتي:-

-تجنب العزلة الدولية وتفعيل الطرق الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية.

- حماية السيادة العراقية والحد من التدخلات الخارجية.

-ضمان عدم إنعكاس التوتر بين إيران والسعودية على الداخل العراقي.

- تحسين صورة العراق الأقليمية والدولية كدولة مستقرة مما يمهد لجذب الاستثمارات في العراق وبما يتعلق إيجابياً بالاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني

المبادرات العراقية في الوساطة بين السعودية و إيران

سعى العراق خلال السنوات الأخيرة إلى لعب دور الوسيط بين إيران والسعودية، بهدف تخفيف حدة التوتر الإقليمي وتعزيز الاستقرار في المنطقة،

وقد تضمنت الوساطة العراقية عدة مبادرات دبلوماسية مهمة وعلى مراحل متعددة(٢٤).

المطلب الأول: مراحل الوساطة وتطورها

على مدى سنوات كان المسؤولون العراقيين ينقلون الرسائل بين إيران والسعودية إثر انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بصورة كاملة عام ٢٠١٦ بعد إعدام (نمر النمر)، اذ سعى العراق – في حكومة رئيس الوزراء الأسبق (عادل عبد المهدي) بجدية للنهوض بدور الوساطة بين السعودية وإيران. وقد سبق العراق دول عديدة في المنطقة كباكستان، وعمان للتخفيف من حدة التوتر بين البلدين إلا أن المحاولات باءت بالفشل، وفي بدايات عام ٢٠٢١ لاسيما بعد إنتهاء مدة رئاسة (دونالد ترامب) الاولى، والمصالحة الخليجية اذ تقدمت بعض الدول الإقليمية والدولية كقطر، والكويت، وروسيا للوساطة بين السعودية وإيران(٢٥).

فبعد أن نجحت محاولات الكويت للوساطة بين قطر والدول الخليجية التي قاطعت بعضها قطر*، والتي تكللت بـ (اتفاق العلا)، عرضت هذه الدولة قضية الوساطة بين إيران والسعودية، ودولياً أعلن وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) في (كانون الثاني عام ٢٠٢١) أن الحكومة الروسية مستعدة للوساطة بين إيران والدول العربية وحل الصراع بين الطرفين، لكن بعد مضي خمسة أعوام على انقطاع العلاقات السياسية والاقتصادية بين إيران والسعودية ومساعي بعض الدول ومن بينها العراق، نجحت حكومة رئيس الوزراء السابق (مصطفى الكاظمي) للوساطة بين البلدين وبدأت الجولة الأولى من المحادثات بين البلدين في نيسان عام ٢٠٢١. بتعبير آخر أفضت

مساعي العراق وعلاقاته الجيدة مع البلدين إلى مباحثات مباشرة في نيسان / أبريل ٢٠٢١ بين مسؤولي إيران والسعودية، للمرة الأولى منذ انقطاع العلاقات بينهما، مع أنها جرت في أجواء سرية(٢٦).

ومن الجدير بالذكر أنَّ قبل وساطة رئيس الوزراء السابق (مصطفى الكاظمي)، كان رئيس الوزراء الأسبق (عادل عبد المهدي)، قد تقدم بمبادرة للتقريب بين الدولتين، زار عاصمتيهما، ويبدو أنه نقل رسائل مكتوبة بين الطرفين، حتى أنه أعلن أمام البرلمان العراقي مطلع العام ٢٠٢٠، وهو يشارك في جلسة خاصة بعد اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني، الجنرال (قاسم سليماني) وكذلك إغتيال الشهيد (أبو مهدي المهندس)، بطائرة أميركية مسيرة، أن القائد الإيراني كان يزور العراق لإيصال رسالة تتضمن رد بلاده على رسالة سعودية سابقة نقلها رئيس الوزراء عادل عبد المهدي بطبيعة الحال، وتوقفت مساعيه بعد ذلك الاغتيال، وبسبب التطورات التي أعقبته، وكذلك بعدما استقال رئيس الوزراء العراقي (عادل عبد المهدي)، تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية، ويبدو أن رئيس الوزراء السابق (مصطفى الكاظمي) قد بنى على تلك الوساطة، مستفيداً من تغير الأجواء في الولايات المتحدة الامريكية، بعد فوز الرئيس (جوزيف بايدن ٢٠٢١-٢٠٢٤) ورحيل (دونالد ترامب ٢٠١٧-٢٠٢٠)(٢٧).

تحاول الحكومة العراقية ألا تدخل في ملفات إقليمية شائكة بين إيران والسعودية؛ لأنَّ التنافس الإيراني والسعودي في المنطقة له إنعكاسات داخلية خطير بأنماط مختلفة، ومن الممكن أن يتحوّل العراق الى نقطة توتر في

المنطقة؛ بسبب هذه المنافسة، ولهذا السبب يسعى العراق في أن يجلس كلا الطرفين معاً؛ من أجل ضمان الاستقرار الأمني والسياسي في العراق[٢٨].

وبعد عام ٢٠١٤ تبنى العراق سياسة خارجية غير منحازة، وكما قال رئيس الوزراء الاسبق (عادل عبد المهدي) في عام ٢٠١٧ " إنَّ العراق يرفض أن يكون جزءاً من سياسة المحاور وقال إنَّ بلاده كانت ضحية هذه المحاور، ومع مرور الوقت يمكن للعراق غير المنحاز لو بقي على هذا الحال أن يوازن بين تنافس جارتيه ويمكن أن ينهض العراق بدور «الجسر »" [٢٩].

اتخذ العراق في الآونة الأخيرة سياسية الحياد الإيجابي بين طرفي الصراع، ووقف على مسافة واحدة بين إيران والسعودية. ولكي يثبت العراق ذلك، كان رؤساء الوزراء يقومون بزيارات كثيرة بين البلدين، فقد قام(مصطفى الكاظمي) بزيارات إلى إيران والسعودية، وناقش مع مسؤولي هاتين الدولتين قضية الوساطة وحل النزاع، واستفاد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي من علاقاته مع ولي العهد السعودي (محمد بن سلمان) والقادة الإيرانيين لرأب الصدع بين البلدين، إذ اجتمع رجال الاستخبارات السعوديين والإيرانيين خمس مرات في العاصمة العراقية العراق[٣٠].

ونشرت صحيفة (فايننشال تايمز) في ١٨ نيسان عام ٢٠٢١تقريراً قالت فيه: «أجرى كبار قادة إيران والسعودية الجولة الأولى من المحادثات لتحسين العلاقات بين البلدين على المستوى الأمني في الـ ٩من نيسان في العراق وبوساطة رئيس وزراء العراق مصطفى الكاظمي. وقد جرت المحادثات بوساطة الكاظمي بين رئيس جهاز الاستخبارات السعودية (خالد الحميدان) ومساعد الأمين العام للأمن القومي الإيراني (سعيد إيرواني)، ومن جانبه أعلن

السفير الإيراني في العراق (إيرج مسجدي) في شهر آب عام ٢٠٢١في مركز الرافدين للحوار وبحضور كبار القادة العراقيين أن بلاده أجرت ثلاث جولات ومحادثات مع السعوديين بوساطة الحكومة العراقية، وستبدأ الجولة الرابعة فور تشكيل الحكومة الجديدة في بلاده(٣١).

وحققت الجولات تفاهم بين وإيران والسعودية في وقت قصير، وقالا إنهما يتعاملان بمسؤولية مع ملف المفاوضات، وأضاف رئيس الوزراء (مصطفى الكاظمي) في حوار مع صحيفة «الصباح» المحلية عام ٢٠٢٢: "لأننا نمتلك علاقات جيدة بين السعودية وإيران ومع أطراف إقليمية ودولية متباينة، تمكنا من إيجاد أجواء حوار إيجابية على أرض العراق بين البلدين، والكثير منها لم يعلن". وأشار إلى وجود انفراجة حقيقية واسعة في العلاقات بين كل دول المنطقة مدعومة بقناعة راسخة ونيات سليمة بأن مستقبل المنطقة يعتمد على البدء بالنظر إليها كمنظومة مصالح متلاقية وليست متقاطعة(٣٢).

كما أعلنت إيران ترحيبها بعودة العلاقات مع المملكة العربية السعودية عام ٢٠٢٣، معلنة احتمال إجراء اجتماع مباشر على مستوى وزراء خارجية البلدين في دولة ثالثة. وقال وزير الخارجية الإيراني السابق (حسين أمير عبد اللهيان)، في كلمة له في منتدى دافوس: " إذا كانت السعودية مهتمة بالعودة إلى علاقاتها مع إيران فنحن نرحب بذلك" وأضاف الوزير الإيراني: "أحرزنا تقدماً في المحادثات الأخيرة مع السعودية، ونرحب بعودة العلاقات إلى وضعها الطبيعي وقد اجتمع بوزير الخارجية السعودي الأمير (فيصل بن فرحان) في دولة ثالثة" (٣٣).

المطلب الثاني: مرحلة التوصل الى اتفاق

جرت خمس جولات علنية من المفاوضات السعودية الإيرانية بجهود عراقية وعمانية حتى تم الإعلان في ١٠ آذار عام ٢٠٢٣ عن اتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فإن هذا الإعلان حمل في طياته مفاجأتين مهمتين؛ تتعلقان بالتوقيت والوسيط. فقد تم الإعلان عن اتفاق عودة العلاقات بين السعودية وإيران، دون الحديث عن جولة مفاوضات سادسة، كما تم توقيع الاتفاق الرسمي في بكين بوساطة صينية، عقب محادثات استمرت من ٦ إلى ١٠ آذار عام ٢٠٢٣، لم يُكشف عنها في حينها، لتقطف بذلك الصين ثمار الجهود التفاوضية وبحسب البيان الثلاثي، فقد جرى الاتفاق السعودي الإيراني بمبادرة من الرئيس الصيني، (شي جين بينغ)، لتطوير علاقات حُسن الجوار بين السعودية وإيران[٣٤].

ويثير ذلك الاتفاق تساؤلات بشأن دوافع إيران ومكاسبها من الاستجابة بشكل سريع للوساطة الصينية لإعادة العلاقات مع السعودية، بالرغم من التحفظات التي عددها الطرفان عقب الجولات التفاوضية التي أُجريت بينهما منذ إبريل عام ٢٠٢١، عندما استضاف العراق أول اللقاءات بين مسؤولين أمنيين من البلدين لتقريب وجهات النظر بينهما.

وتضمن بيان الاتفاق الثلاثي عدة نقاط، كخطوة أولى لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران وهي الآتي[٣٥]:

١. فعلى الصعيد الدبلوماسي، اتفق الطرفان على استئناف العلاقات بينهما، ومن ثم إعادة فتح سفارتيهما، وعودة ممثليهما خلال مدة أقصاها شهرين من توقيع الاتفاق. كما تضمن تأكيدهما احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فضلاً عن الاتفاق على أن

يعقد وزيرا خارجية البلدين اجتماعاً لتفعيل تلك الأمور، وترتيب تبادل السفراء، ومناقشة سُبل تعزيز العلاقات بينهما.

٢. وفي ظل الأهمية التي يتمتع بها الشقان الأمني والاقتصادي في تعزيز العلاقات السياسية بين السعودية وإيران، فقد تضمن البيان النص على تفعيل اتفاقية التعاون الأمني بينهما المُوقعة في عام ٢٠٠١، وكذلك الاتفاقية العامة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والسعودية والشباب، المُوقعة في عام ١٩٩٨.

٣. وإلى جانب تحديد مجالات التعاون بين البلدين، كان من الأهمية بمكان إعادة تأكيد مبادئ وتوجهات عامة يمكنها أن تضمن استدامة العلاقات وتوطيدها، وبالتالي نجاح الاتفاق، إذ نص البيان على التزام الدول الثلاث بـ"احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية"، و"بذل الجهود كافة لتعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي".

٤. والاتفاق على وقف التصعيد العسكري والاعلامي بين البلدين، والتعهد بعدم تعطيل حركة النفط في الخليج العربي ومضيق هرمز، والتنسيق حول طريقة التعامل مع ملفات إقليمية مهمة في المنطقة مثل الأزمة اليمنية، سوريا ولبنان، والتنسيق في المجال الاقتصادي ولاسيما في مجموعة (اوبك+).

يرى الباحث أن جهود العراق لتقريب وجهات النظر بين إيران والسعودية على طاولة واحدة هي خطوة ناجحة ومتقدمة فشلت فيها عديد من الدول الإقليمية والدولية، ونجح صانع القرار السياسي في تقديم العراق رسمياً كوسيط، بدلاً من

نقل الرسالة بين البلدين، منها في مدة حكم روؤساء الوزراء (حيدر العبادي) و(عادل عبد المهدي) و(مصطفى الكاظمي)، ومن الواضح أن الحكومة العراقية كان لها دور في المحادثات بين السعودية وإيران، سواء بالدعوة لها أم تسهيلها، وظهرت رغبة لإعادة العراق لحاضنته العربية، وسعي لتحسين علاقات العراق مع السعودية، والنأي بالعراق عن الصراع الإيراني السعودي.

المبحث الثالث

تحديات نجاح الوساطة وانعكاساها على العراق

توجد العديد من الانعكاسات في الوساطة بين إيران والمملكة العربية السعودية على العراق، وهما دولتان جارتان له وقوتان إقليميتان في المنطقة. إذ سيكون لإنهاء الصراع الإيراني السعودي انعكاسات سياسية وأمنية واقتصادية إيجابية[٣٦].

المطلب الأول: التحديات

هنالك جملة من المعوقات التي واجهت العراق في طريق تقريب العلاقات بين السعودية وايران وجعلت من الصعوبة تحقيق نجاح كامل وهذه التحديات هي الآتي[٣٧]:-

١. استمرار دواعي التنافس والصراع الإقليمي حول مناطق النفوذ، وتقاطع المصالح في أكثر القضايا الإقليمية التدخل في الشؤون الداخلية والحرب في

اليمن ودعم الجماعات المسلحة، والاستهداف الإعلامي المتبادل والاختلاف على مساحة النفوذ بما فيه العراق نفسه ... إلخ).

٢. مدى استعداد الولايات المتحدة، وبعض القوى الكبرى لإنجاح التوافق الإيراني – السعودي. إذ يُعدُّ موقف الجانب الأمريكي محدداً أساسياً في مدى نجاح التوافق بين الطرفين من عدمه في المراحل المقبلة.

٣. الاحتمالية المتزايدة لنيات الطرفين في جعل المباحثات الجارية مجرد أوراق ضغط، وخطوات تكتيكية في إطار مراحل التنافس والصراع بين الطرفين، كما حدث سابقاً إبان فترات الوفاق والتعايش السلمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، فقد لا يُعد القبول الإيراني بالمضي في هذه الوساطة مثلاً إلا جزءاً من سعيها للتلاعب بالوقت لتهيئة الظروف، وليس خياراً إستراتيجياً للسلام، في حين قد ترى فيها السعودية هدنة للتخلص من عبء بعض الملفات العالقة، والتخفيف من الضغوط الأمريكية، أو النأي بالنفس عن احتمال أي هجوم أمريكي إسرائيلي على إيران.

٤. الرواسب النفسية والموروث التاريخي بين الدولتين، وأثره السلبي على طبيعة العلاقات الثنائية وآفاقها المستقبلية، إذ مرت هذه العلاقات بموجات من التعاون والصراع ينبئنا أن تسوية الخلافات، واستئناف العلاقات لا يعني استقرار العلاقة، وديمومتها على المدى الطويل.

٥. إصرار الأطراف في مرحلة لاحقة من المباحثات ربما بعد مرحلة إرساء الثقة على عرض القضايا الأساسية للخلاف ، كالتدخل الإيراني في اليمن، والتدخل المتبادل في الشؤون الداخلية وغيرها، وهو أمر قد ينتهي بإفشال جهود الوساطة لا سيما أن هذه الملفات تُعد شائكةً جداً، وكافيةً لرفض مطالب كل طرف من قبل الطرف الآخر.

٦. تشويش أطراف أخرى على جهود العراق وسحب الحوار إلى ساحته، وتوظيفه؛ لدعم مصالحه الخاصة.

المطلب الثاني: انعكاسات الوساطة بين السعودية وإيران على العراق

أحد النتائج الرئيسة الوساطة هو تقليل التوترات بين الجارتين القويتين من أجل تحجيم التوترات المتصاعدة بينهما، والتي تؤثر أيضاً على العراق، وفي الحقيقة تسعى العراق إلى ردم الفجوة بين جارتيها، على أمل أن ينعكس ذلك إيجاباً عليها، فالعراق يقوم بدور الوسيط؛ بهدف الحصول على الاستقرار الداخلي؛ لأنَّ البلدين لهما تأثير كبير على الساحة العراقية، كما التهدئة ستفيد حكومة العراق بصورة كبيرة جدا فالسعودية وإيران لاعبان مؤثران جداً، وفق المعطيات السياسية، وأي خلاف سينعكس على صورة أزمات بالداخل العراقي، وهذا ينبع من مبدأ عولمة الخطر خارج حدود هاتين الدولتين[٣٨].

يمكن القول إنَّ التقارب السعودي الإيراني يعني منطقة هادئة، لذا سيعود العراق للعب دوره من جديد ويسهم في تخفيف التوتر، في وقت تدعم فيه الولايات المتحدة وبهدوء الجهود العراقية، والحوار بين السعودية وإيران له تأثير كبير على جلب الهدوء إلى المنطقة؛ لأن الخلاف بين الدولتين دائماً ما يكون انعكاسه سلبياً على أغلب البلدان. لذا، كان الحوار ينعكس إيجاباً على العراق من الجانبين السياسي والأمني، بوصف أنَّ البلدين حدوديان معه، فضلاً عن أن أي صراع سياسي بينهما ستكون له آثار سلبية على عموم الأوضاع في العراق في الواقع، يخدم التوصل الى تفاهمات بين إيران والسعودية الاستقرار في العراق الذي يعاني من حالة من الانقسام السياسي[٣٩].

فواقع الأمر يقول لنا أن تحسين العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية سينعكس على العراق في الدرجة الأولى. وسيؤدي إنهاء الصراع بين الطرفين إلى أمن العراق

واستقراره فزيادة التوتر بين البلدين سيقحم العراق في دوامة الصراع وانعدام الأمن، وتقليل فجوة التوتر في العلاقات الإيرانية السعودية يعني أمن العراق واستقراره. كما أن هذه المحادثات ستفضي إلى تخفيف حدة التوتر بين البلدين وهو الأمر الذي سينعكس إيجاباً على أمن المنطقة بكاملها. وسيفتح فصلاً جديداً في علاقات العراق وإيران والسعودية كلاعبين إقليميين أساسيين(٤٠).

ومن نتائج وساطة العراق بين إيران والسعودية كان الآتي(٤١):-

أولاً: وتعزيز مكانة العراق في المنطقة؛ لأنه قبل العراق، عرضت عديد من الدول، بما في ذلك باكستان وعمان والكويت وقطر، الوساطة، لكن في النهاية، كان العراق هو الذي تمكن من كسب ثقة البلدين لإجراء محادثات في العراق. الدور الذي سيؤدي إلى زيادة مكانة العراق الإقليمية والدولية في حال عودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية وإعادة فتح السفارات بين البلدين.

مما تقدم يمكن القول إن نجاح الوساطة العراقية، ورأب الصدع في العلاقات الإيرانية السعودية سيعيد العراق إلى مكانته المعهودة كلاعب إقليمي كبير له ثقله الخاص في التوزان الإقليمي، وأُعطي صورة إيجابية كمركز حوار بدلاً من ساحة صراع، مما زاد من ثقة المجتمع الدولي بها. (٤٢).

ثانياً: كما أن نجاح الوساطة العراقية للمصالحة بين البلدين بمثابة نجاحاً سياسياً كبيراً للحكومة العراقية وكسب ثقة الشعب العراقي.

ثالثاً: ومن النتائج المهمة الأخرى لوساطة العراق بين إيران والسعودية تحسين الوضع الاقتصادي للعراق. يُعد العراق نقطة انطلاق مهمة؛ لأنَّ كل من إيران والسعودية تنظران الى العراق في إطار المنافسة الإقليمية التي تخوضها

كلاهما في المنطقة، والجانبين لديهما رؤية مفادها أن كسب النفوذ، وبناء علاقات مع العراق يعني طرد الآخر من العراق، في حين أن العراق محتاج إلى أن اجتماع الطرفين في أرضه في إطار المصلحة العراقية، وذلك عن طريق التعاون الاقتصادي. ومع احتمالية تخفيف العقوبات الأمريكية على إيران والسماح للعراق بدفع الديون الإيرانية، ربما يدفع ذلك إيران إلى عدم الاعتراض عن طريق حلفائها من القوى السياسية والأمنية المحلية على توسع الدور الاقتصادي السعودي في العراق، وذلك عن طريق استثماراتها في مجالات الطاقة والزراعة والعقارات وغيرها من المجالات.

رابعاً: حل الخلاف بين إيران والسعودية، وتهدئة الأوضاع الداخلية وإبعاد العراق من الصراعات الإقليمية؛ ويعلم القادة العراقيون أن الخطوة الأولى لازدهار العراق والتنمية الاقتصادية هو إنهاء الصراعات الإقليمية. كما يعلم قادة هذا البلد أن تنمية العراق المستدامة تمر عبر الحوار والأمن السياسي، لذا جعلوا الحوار على رأس برنامج أعمالهم، وسعى هؤلاء القادة للتخفيف من حدة التوتر بين دول الإقليم؛ لجعل العراق بلداً آمناً للاستثمار الذي بات العراق بأمس الحاجة إليه.

بتعبير آخر المحادثات بين إيران والسعودية ستكون بوابة إيجابية للعراق يمكن استثمارها عن طريق فتح باب التعاون الاقتصادي، وهو الجانب الذي تسعى له العراق؛ لأنَّ البلاد – الآن – تحت أزمة اقتصادية بعد تفشي جائحة (كورونا)؛ لذا إنهاء القطيعة بين السعودية وإيران من شأنه فتح المجال أمام الشركات السعودية التي ترغب بالاستثمار في العراق؛ لأنَّ الشركات خائفة من استمرار الصراع مع إيران التي لديها نفوذ كبير في العراق، ومن ثم ستكون مصالحها مهددة، وفي هذا الصدد، تشير أنباء

مسربة من الجولة الرابعة للمحادثات إلى أنَّ الإيرانيين والسعوديين اتفقوا على الخطوط العريضة لخارطة الطريق لحل مسألة اليمن والسماح للمملكة بالاستثمار في العراق في المستقبل من دون التعرض لمضايقات امنية(٤٣).

وترى أوساط سياسية عراقية ومراكز بحثية وأصحاب رأي أنَّ المفاوضات التي رعاها العراق للتقريب بين السعودية وإيران مهمة جداً؛ لأنَّ نجاحها، والتوصل إلى حلول في ملفات خطيرة سينعكس إيجابياً على العراق والمنطقة عموماً، ونجاح تلك المفاوضات سينعكس على الوضع السياسي في البلاد عموماً، والأمني والاقتصادي، والإقليمي خصوصاً(٤٤).

إن نجاح الاتفاق واستمراره، والذي قد يكون له آثار إيجابية على العراق، يحتاج إلى جملة من الأمور، اذ إن نجاح الاتفاق سيعتمد على تطور الأوضاع السياسية الإقليمية في المنطقة، ولاسيما، تطور قضية الحرب في غزة وقضية التطبيع مع الكيان الإسرائيلي وتأثيرها في العلاقات السعودية الإيرانية ومواقف الدول الكبرى والتدخلات الخارجية تأثير دور الدول العربية، وضرورة وجود بنية مؤسسية ودول ضامنة لمتابعة تطورات الاتفاق، ويمكن أن يساهم العراق في هذا الإطار، والعمل على تعزيز الثقة بين البلدين عن طريق زيادة التعاون التجاري بينهما، ويمكن أن يساهم العراق في الخطوات المطلوبة لتعزيز واستعادة الثقة بين البلدين(٤٥).

تأسيساً لما تقدم فأن تأسيس التوازن في العلاقات بين العراق وإيران والسعودية، يحتاج عدة أمور من ضمنها تشجيع الحكومة العراقية انتهاج الدبلوماسية الشعبية بين العراق والمملكة السعودية وإيران اذ يمكن ان يكون لها دور كبير في التقارب مثل اقامة البطولات السعودية والمهرجانات الثقافية، ومثال ذلك ما حققته استضافة مدينة البصرة البطولة كأس الخليج ٢٥ لكرة القدم(٤٦).

وبما أن العراق وإيران والمملكة العربية السعودية يعانون جميعاً من التغييرات المناخية إذ تتصدر إيران الترتيب العالمي في مؤشر الدول التي تمتلك اسوأ نوعية هواء، وتحتل العراق المرتبة ٢٤ والسعودية المرتبة ٧٥ من بين دول الشرق الأوسط في مسالة تلوث الهواء من المناسب أن يكون هناك تعاون كبير بين الجهات المعنية بشأن معالجة التغييرات المناخية والبيئية بما ينعكس ايجابياً على الأطراف المعنية[٤٧].

لم تكن العلاقة بين الدول الثلاثة هادئة على مر التاريخ وليست على مقدار جيد من العلاقات الثنائية أو الثلاثية، وحتى الآن ، ما زال يعاني الطرفان من معضلة مهمة وتشكل محور العلاقة بين الاثنين، وكذلك مستوى الامتداد الإقليمي، الا وهي المعضلة الأمنية، واحداث الحرب في غزة تبين ذلك بشكل جلي، على الرغم من استمرار مجرى الاتفاق والعلاقات ما بين الطرفين، إلا أن هذا لم يمحي الخوف المتبادل والقلق من الطرفين، لاسيما من إيران بسبب وجود ارتباط وثيق بينها وبين فصائل المقاومة المسلحة، التي دخلت على ساحة الحرب والصراع بشكل واضح، الأمر الذي ينذر بتصاعد وتيرة الاحداث سريعاً مما يجعل عملية الاستقرار الإقليمي الذي تحقق على ضوء الاتفاق في وقت سابق تكون مهددة كذلك على المستوى الأمني، والسياسي، فضلاً عن الاقتصادي – التجاري ، الذي بدأت حالات القلق تتصاعد بشأن الأحداث في البحر الأحمر، وما يقوم به الحوثيين هناك، وتداعيات الأمر في اليمن، التي تعد المعضلة الأمنية الأبرز بين الطرفين، والعراق ليس ببعيد عن الأحداث في المنطقة كثيراً، لا من الناحية السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية[٤٨]، إلا أن العراق له القدرة أن يكون وسيط في الحلول وأن يكون جزء من الحل وليس الأزمة، مستثمراً حالة الاستقرار الداخلي العراقي، وكذلك عمليات الدعم الدولي والإقليمي لحكومة محمد شياع السوداني، التي يستطيع من خلالها بطرح مبادرة حل، تشمل جانبين مهمين اقتصادياً وامنياً)، إلا

أن هذا الأمر يحتاج نضج في الرؤية العراقية حيال القضايا الاستراتيجية الداخلية والخارجية للعراق، وكذلك توافر شروط الطرف الضامن في العراق كي يستطيع تحقيق ذلك[٤٩].

يرى الباحث إن الوساطة العراقية بين إيران والسعودية حملت تحديات كبيرة بسبب الانقسام الداخلي والضغوط الإقليمية، لكنها في المقابل منحت العراق فرصة لتعزيز دوره الدبلوماسي وتحقيق مكاسب اقتصادية وأمنية. نجاح هذه الوساطة بشكل كامل قد يجعل العراق لاعبًا أكثر تأثيرًا في المنطقة، بينما فشلها قد يضعه في موقف ضعيف أمام القوى الإقليمية والدولية.

الخاتمة والاستنتاجات

شهدت العلاقات الإيرانية السعودية بعد عام ٢٠٢٠ تحولات جوهرية، حيث انتقلت من حالة التوتر والتصعيد إلى محاولات التقارب والانفراج الدبلوماسي. تأثرت هذه العلاقة بعدة عوامل، أبرزها التنافس الإقليمي، الحرب في اليمن، والعقوبات الدولية على إيران، إضافةً إلى المتغيرات الجيوسياسية التي فرضت نفسها على منطقة الشرق الأوسط. وبينما استمرت المواجهات غير المباشرة لعدة سنوات، بدأت جهود الوساطة، لا سيما من قبل العراق والصين، تؤتي ثمارها في إعادة فتح قنوات الحوار بين البلدين. وفي هذا السياق، يعكس مسار العلاقات الإيرانية السعودية بعد ٢٠٢٠ تفاعل المصالح الاستراتيجية بين قوتين إقليميتين تسعيان إلى إعادة تشكيل نفوذهما في المنطقة.

أن الوساطة أصبحت إحدى الأدوات الرئيسية في السياسة الخارجية العراقية، حيث سعى العراق إلى تعزيز موقعه الإقليمي من خلال لعب دور جسر تواصل بين الأطراف المتنازعة. وقد نجح، إلى حد ما، في تحقيق تقارب بين إيران والسعودية، والمساهمة في تخفيف حدة التوترات في المنطقة، رغم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه ومن ذلك نستنتج الآتي:-

١. برز العراق كوسيط إقليمي بسبب موقعه الجغرافي وعلاقاته المتوازنة مع مختلف القوى الإقليمية والدولية.
٢. يواجه العراق عقبات عديدة امام جهود الوساطة مثل الانقسام الداخلي، الضغوط الخارجية، وعدم الاستقرار الأمني، والتي قد تعرقل دوره كوسيط فعال.
٣. إذا استمر العراق في تبني سياسة خارجية متوازنة ومستقلة، فقد يعزز موقعه كدولة مؤثرة في حل النزاعات الإقليمية.

٤. إن نجاح العراق في علاقاته الدبلوماسية، وحفاظه على حياده الإيجابي يسهم في إستقرار الوضع الداخلي.

الهوامش

(١)علي محمود، الوساطة لتسوية النزاعات بين النظرية والتطبيق، ط١، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٦، ص٤٥.

(٢) احمد حسين فارس، معجم مقياس اللغة، بـ ط، دار الكتب العلمية. ١٩٩٩، ص٦٣١.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٣٢.

(٤) إسماعيل نصر حمادة، ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧، ص٩٧٥.

(٥) احمد حسين فارس، مصدر سبق ذكره، ص٦٥٠.

(٦) نقلاً عن: بنسالم أوديجا، الوساطة كوسيلة من الوسائل البديلة لفض المنازعات، ط١، دار القلم، المغرب، ٢٠٠٩، ص٣٤.

(٧) سعيد عبد الله ناصر ، الدبلوماسية والوساطة: مدخل إلى تسوية النزاعات الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص٥٦.

(٨) حسين أحمد حنفي، الوساطة في النزاعات الدولية: دراسة في المفهوم والأنماط والتطبيقات. القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٠، ص٤٠.

(٩) حسين احمد حنفي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

(١٠) علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

(١١) سفيان سوالم، الطرق البديلة في حل المنازعات المدنية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،٢٠١٤، ص٣٤.

(١٢) بنسالم اوديجا، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

(١٣) علي عبدالعال، إشكالية فهم العلاقات(العراقية–السعودية)، ط١، مؤسسة عبدالعزيز، السعودية، بـ س، ص٤٩.

(١٤) كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، جامعة بغداد، العراق، العدد ٤٤، ٢٠١١، ص١٩.

(١٥) علي محمود، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

(١٦) محمد ديب، التسوية السلمية لنازعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن علي، الكلية القانونية الإدارية، الجزائر، ٢٠١٠، ص٢١.

(١٧) سفيان سوالم، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

(١٨) محمد ديب، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(١٩) فكري رستم عبدالمجيد، الصراع في الشرق الأوسط، ط١، مكتبة النيل، مصر، ٢٠١٣، ص٣٨.

(٢٠) علي عبد العال، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

(٢١) فكري رستم عبدالمجيد، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

(٢٢) كوثر عباس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ص١٥.

(٢٤) بنفشه كي نوش، الاتفاق الإيراني–السعودي،تقييم حالة، وحدة الدراسات الإيرانية، ٢٠٢٣، ص٤.

(٢٥) مصطفى السراي، ما بعد الوساطة العلاقات العراقية–الإيرانية–السعودية قراءة في التوازنات والامن الإقليمي، مقال منشور في مركز البيان، العراق، ٢٠٢٤، ص٤.

* في مدة الازمة الخليجة قاطعت الدول الخليجة قطر ونشأت خلافات وتوترات بينها من جهة، والسعودية، الإمارات، البحرين، ومصر من جهة أخرى، والتي بدأت في ٢٠١٧، هذه الأزمة تركزت حول اتهامات من دول المقاطعة لقطر بدعم الإرهاب، وتعزيز علاقاتها مع إيران، ودعم جماعات إسلامية سياسية تعتبرها تلك الدول تهديدًا لاستقرار المنطقة. المصدر: (سعيد الجبري، دور الوساطة في حل النزاعات: دراسة حالة الأزمة الخليجية. السعودية: دار الفارس للنشر، ٢٠٢١، ص٧٧).

(٢٦) حسين الراوي، الوساطة العراقية بين إيران والسعودية: الدوافع والعواقب، مقال منشور في مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢.

(٢٧) مصطفى السراي، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٢٨) اياد العنبر ، العراق و جيرانه ونظرية اللعبة ، قناة الحرة ، متاح على الرابط: https://www.alhurra.com ، وقت الزيارة ١:٤٠ م- تاريخ الزيارة ٩-٥-٢٠٢٥.

(٢٩) نقلاً عن: ياسر عبد الحسين، مئة عام من السياسة الخارجية العراقية ١٩٢١-٢٠٢١، بـ ط، دائرة الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والسياحة والاثار العراقية، العراق، ٢٠١٢، ص ١٣٧.

(٣٠) اياد العنبر، المصدر السابق الذكر.

(٣١) رانيا مكرم، دوافع ايران من عودة العلاقات مع السعودية، تقرير منشور في مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الامارات،٢٠٢٣، ص٤.

(٣٢) نقلاً عن: سعد السعيدي، ملامح اساسية حول دور العراق في الوساطة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الايرانية، تقرير منشور في مركز البيان، العراق، ٢٠٢٣، ص٢٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٣٤) بنفشه كي نوش، مصدر سبق ذكره، ص٣.

(٣٥) مصطفى السراي، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(٣٦) سعد حقي توفيق، آفاق وساطة العراق بين السعودية وإيران، مقال منشور في مركز البيان، العراق،٢٠٢٣، ص١٤.

(٣٧) سعد السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

(٣٨) بنفشه كي نوش، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(٣٩) عبد الجبار احمد عبدالله، الاشتراطات والتوصيات في الوساطة العراقية بين السعودية وإيران، تقرير منشور في مركز البيان، العراق، ٢٠٢٣، ص١٨.

(٤٠) سعد السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

)41(John Kifner, "400 Die as Iranian Marchers Battle Saudi Police in Mecca; Embassies Smashed in Teheran," The New York Times, Aug. 2, 1987, available at:https://www.nytimes.com.

(٤٢) عبد الجبار احمد عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٤٣) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

) 44(John Kifner,Op.Cit.

(٤٥) مصطفى السراي، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٤٦) اوراد محمد مالك كمونه، الرؤية الامريكية للعلاقات الايرانية – العراقية (٢٠٠٣-٢٠١٣)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين،٢٠٢١، ص ٧٠١.

(٤٧) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

(٤٨) ياسر عبدالحسين، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

(٤٩) عبد الجبار احمد عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

١. احمد حسين فارس، معجم مقياس اللغة، بـ ط، دار الكتب العلمية. ١٩٩٩.

٢. إسماعيل نصر حمادة، ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧.

٣. بنسالم أوديجا، الوساطة كوسيلة من الوسائل البديلة لفض المنازعات، ط١، دار القلم، المغرب، ٢٠٠٩.

٤. حسين أحمد حنفي، الوساطة في النزاعات الدولية: دراسة في المفهوم والأنماط والتطبيقات. القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٠.

٥. سعيد عبد الله ناصر ، الدبلوماسية والوساطة: مدخل إلى تسوية النزاعات الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥.
٦. علي عبدالعال، إشكالية فهم العلاقات(العراقية–السعودية)، ط١، مؤسسة عبدالعزيز، السعودية، بـ س.
٧. علي محمود، الوساطة لتسوية النزاعات بين النظرية والتطبيق، ط١، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٦.
٨. فكري رستم عبد المجيد، الصراع في الشرق الأوسط، ط١، مكتبة النيل، مصر، ٢٠١٣.
٩. ياسر عبد الحسين، مئة عام من السياسة الخارجية العراقية ١٩٢١–٢٠٢١،بـ ط، دائرة الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والسياحة والاثار العراقية، العراق، ٢٠١٢.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١. اوراد محمد مالك كمونه، الرؤية الامريكية للعلاقات الايرانية – العراقية ٢٠٠٣–٢٠١٣،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، ٢٠٢١.
٢. سفيان سوالم، الطرق البديلة في حل المنازعات المدنية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،٢٠١٤.
٣. محمد ديب، التسوية السلمية لنازعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن علي، الكلية القانونية الإدارية، الجزائر، ٢٠١٠.

ثالثاً: المجلات والدوريات

١. كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، مجلة دراسات دولية، جامعة العراق، العدد ٤٤، ٢٠١١.

رابعاً: التقارير والتقديرات

١. بنفشه كي نوش، الاتفاق الإيراني–السعودي، تقييم حالة، وحدة الدراسات الإيرانية، ٢٠٢٣.
٢. حسين الراوي، الوساطة العراقية بين إيران والسعودية: الدوافع والعواقب، مقال منشور في مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢.
٣. سعد السعيدي، ملامح اساسية حول دور العراق في الوساطة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الايرانية، تقرير منشور في مركز البيان، العراق، ٢٠٢٣.
٤. سعد حقي توفيق، آفاق وساطة العراق بين السعودية وإيران، مقال منشور في مركز البيان، العراق،٢٠٢٣.
٥. عبد الجبار احمد عبدالله، الاشتراطات والتوصيات في الوساطة العراقية بين السعودية وإيران، تقرير منشور في مركز البيان، العراق، ٢٠٢٣.
٦. مصطفى السراي، ما بعد الوساطة العلاقات العراقية–الإيرانية–السعودية قراءة في التوازنات والامن الإقليمي، مقال منشور في مركز البيان، العراق، ٢٠٢٤.
٧. رانيا مكرم، دوافع ايران من عودة العلاقات مع السعودية، تقرير منشور في مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الامارات،٢٠٢٣.

خامساً: المصادر الالكترونية

١. اياد العنبر ، العراق و جيرانه ونظرية اللعبة ، قناة الحرة ، متاح على الرابط: https://www.alhurra.com ، وقت الزيارة ١:٤٠ م– تاريخ الزيارة ٩–٥–٢٠٢٥.

خامساَ: مصادر باللغة الانكليزية

1. John Kifner, "400 Die as Iranian Marchers Battle Saudi Police in Mecca; Embassies Smashed in Teheran," The New York Times, Aug. 2, 1987, available at:https://www.nytimes.com.